أثرُ العاملِ الخارجيّ في أزمةِ سيادة الدولةِ الوطنيّةِ العراقيّةِ (٢٠٠٣-٢٠٢١)

أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح

كلية العلوم السياسية/ جامعة ميسان

https://doi.org/10.61353/ma.0080075

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/١١/٢ تاريخ قبول البحث ٢٠٢١/١٢/١ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٢/٣/٣١

تعرّضت السيادة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ إلى الاختراق لمرات عدّة ، ولم يتغير الحال كثيرا حتى بعد الانسحاب الامريكي عام ٢٠١١ ؛ بسبب تزايد النفوذ والتدخل الامريكي والإيراني في الشأن العراقي بواسطة آليات وأشكال أخرى عبر ضرب الدولة من الأسفل، "أي من الداخل"، والاتصال المباشر مع الطوائف، والمذهبيات، والأحزاب السياسية، وربما مع أجهزة الدولة الأمنية، كالجيش والقوى الداخلية ، مما انعكس سلبا على بناء الدولة الوطنية العراقية سياسيا واقتصاديا، لذلك يحتاج العراق إلى بناء علاقات خارجية مع كلّ الدول الإقليمية والعالمية على أساس مبدأ الشراكة والاحترام المتبادل بعيداً عن الطائفة والمذهب والمصالح الحزبية ، بما يحفظ هيبة الدولة وسيادتها؛ لأنَّ بناء الدولة وإدارتها يكمن في الحفاظ على القرار الداخلي وسيادة الدولة الوطنية من جميع التدخلات الخارجية.

After 2003, Iraqi sovereignty was breached many times, and the situation did not change much even after the US withdrawal in 2011 due to the increasing influence and US and Iranian interference in Iraqi affairs through other mechanisms and forms by striking the state from below, "that is, from within", and direct contact with the sects. , sectarianism, political parties, and perhaps with state security agencies, such as the army and internal forces, which negatively affected the building of the Iraqi national state politically and economically. Therefore, Iraq needs to build external relations with all regional and global countries on the basis of the principle of partnership and mutual respect away from sect, doctrine and partisan interests in a manner that preserves the prestige and sovereignty of the state; Because building and managing the state lies in preserving the internal decision and the sovereignty of the national state from all external interference.

الكلمات المفتاحية: السيادة الوطنية، العامل الخارجي، بناء الدولة، الولايات المتحدة، إيران.

المقدمة

تعرض العراق أثناء حقبة الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ إلى أزمة سيادة حقيقية بسبب سلوك الإدارة الامريكية، التي تعمدت إلى اضعاف قدرات العراق العسكرية والأمنية ، وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية، فقد بنيت العملية السياسية في العراق أثناء تلك المرحلة على أساس المحاصصة والمكون الطائفي والعرقي ابتداءً من مجلس الحكم الانتقالي الذي شكّل على أساس تمثيل هذه المكونات كلّ بحسب ثقله السكاني ، وسيطرة هذه الانقسامات العرقية والطائفية على توجهات الأحزاب السياسية ، مما انعكس سلبا على أداء الحكومات العراقية ، التي تشكلت أثناء تلك المرحلة.

وعلى الرغم من انسحاب القوات الأمريكية من العراق عام ٢٠١١، إلّا أنَّ الدولة العراقية بقيت تعاني من أزمة السيادة ليست من خلال الآلة العسكرية الخارجية فحسب؛ بل بأشكال أخرى تمثلت بالتدخلات الإقليمية والدولية لاسيما الامريكية والإيرانية في الشأن الداخلي العراقي، ومصادرة القرار "الوطني"، وكذلك احتلال تنظيم "داعش" الإرهابي لبعض المحافظات العراقية، والتنافس الأمريكي- الإيراني على أرض العراق ، وما نتج عنه آنذاك ، فقد عرض السيادة العراقية إلى الاختراق مرات عدّة ، ومن ثمّ أثر في بناء الدولة العراقية سياسيا واقتصاديا .

أهمية الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة دور القوى الخارجية في اضعاف سيادة الدولة الوطنية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ والآثار المترتبة عليها سياسيا واقتصاديا، وتهدف إلى معرفة أهم سبل مقومات بناء الدولة العراقية في ظل تعزيز السيادة الوطنية.

إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية الدراسة في أنَّ العامل الخارجي (التدخل الأمريكي والإيراني) قد أسهم في إضعاف سيادة الدولة الوطنية العراقية بعد العام ٢٠٠٣، وقد ترك آثاره السلبية على مجمل مستويات بناء الدولة العراقية، وفي ضوء ذلك يمكن طرح الأسئلة الآتية:

١- كيف أثر الدور الأمريكي والإيراني في إضعاف سيادة الدولة الوطنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣؟

٢- ما هو أثر انعكاس أزمة السيادة الوطنية في بناء الدولة العراقية أثناء المدة بين (٢٠٠٣-٢٠٢١)؟

٣- ماهي أهم مقومات بناء الدولة الوطنية العراقية في ظل تعزيز السيادة الوطنية؟

فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على أنَّ التدخلات الخارجية الامريكية والإيرانية في العراق كانت وراء ضعف السيادة الوطنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ومن ثمّ أثر ذلك في بناء الدولة العراقية سياسيا واقتصاديا.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باستعراض التدخلات الامريكية والإيرانية وتحليلها وبيان وأثرها في السيادة الوطنية العراقية بعد العام ٢٠٠٣، كذلك اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي.

المبحث الأول: الدور الأمريكي والإيراني في إضعاف السيادة الوطنية العراقية بعد العام ٢٠٠٣

في هذا المبحث سنتناول أهم التدخلات الامريكية والإيرانية في الشأن الداخلي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ ومدى مساهمتها في إضعاف السيادة الوطنية العراقية.

المطلب الأول: الدور الامريكي

تعدّ السيادة الركن الرابع لأركان الدولة الثلاث "الشعب ، والاقليم ، والسلطة"، وأحد أهم عناصر مقومات قيام الدولة المعاصرة، إلّا أنَّ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ قد أطاح بهذا الركن الأساس من أركان الدولة العراقية، وجعلها دولة منقوصة السيادة حتى عام ٢٠١١ وانسحاب القوات الأمريكية من العراق، ما عرف حينها "يوم السيادة الوطني"، إلّا أنَّ الواقع لم يؤشر على ذلك "يوم السيادة الوطني"؛ بسبب كثرة التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الداخلي العراقي، ومصادرة القرار "الوطني"، فضلاً عدم استقرار الاوضاع الأمنية واستمرار الأزمات السياسية والانقسام الداخلي ، وتشظي القرارات السياسية العراقية، مما يعطي مؤشراً على دور مفهوم السيادة الوطني وأهميته[١].

مرت إدارة العراق من قبل قوات الاحتلال الامريكي بمراحل عدة، شهدت ظهور سلطة إدارية ذات طابع استعماري وهي مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية وقد اختارت الإدارة الأمريكية حينها الجنرال المتقاعد (جاي غارنر) مشرفا عليه ، واستمر في السلطة لثلاثة أشهر ، وقد أصدر هذا المكتب

قرارات عدّة منها تعيين مستشارين في الوزارات العراقية ، ولكن تمّ حله وعُين السفير (بول بريمر) بدلاً عنه وبدل اسمه إلى سلطة الائتلاف المؤقتة، وقد تولى بول بريمر إدارتها وبسطت سيطرتها على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وقد شكل بريمر مجلس الحكم العراقي، الذي أعلن ارتباط المجلس به ، ومن ثمّ سيطرته على جميع قراراته ، التي لا تصبح نافذة إلّا بموافقته وقد ساهم ذلك بتكريس الطائفية، وما يدلّ على ذلك طريقة تكوينه وانتماءات أعضائه الخمسة والعشرين عضوا إذ ضم ثلاثة عشر شيعيا وخمسة سنة ، وخمسة أكراد وتركمانيا واحداً، ومسيحيا واحداً[٢].

يعد تفكيك الجيش العراقي من أهم مرتكزات الاستراتيجية الامريكية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وقد تبنت الولايات المتحدة الامريكية هذا المشروع لإنهاء واسقاط القوة الدفاعية والأمنية العراقية في سابقة تؤشر قيمة المقولة، التي لا تسمح بوجود جيشين على أرض واحدة خاصة وأنَّها كانت تهدف إلى استمرار وجودها العسكـري في العراق لأطول مدة ممكنة بما يحقق لها أهدافاً سياسية وعسكرية متكاملـة ،فمصلحة الولايات المتحدة الامريكية كانت تكمن في ايجاد نظام سياسـي في العراق يكون حليفاً لها ،على أن يكون ضعيفا من الناحية العسكـرية[٣]، وفي الوقت نفسه تحوّل دون منع ظهور قوة تحمل نزعة سيطرة اقليميـة في أيّ بقعة من العالم ، ولاسيمـا إذا كانت قوة قـادرة على تهديد الأمن والاستقرار العالمي[٤].

في ٢٤ آيار عام ٢٠٠٣، صدر القرار عن الحاكم (بريمر) بحل الجيش العراقي؛ وطبقا لذلك أصبحت الساحة خالية تماما من كلّ ما يعيق تنفيذ الخطة الامريكية ، التي تحقق الهدف المباشر ألا وهو (اندلاع العنف والفوضى بكلّ أبعادها) مما أدى إلى تسرب المرتزقة التابعين لقوات الاحتلال إلى داخل العراق ، وكذلك الأعمال الارهابية ، التي تستوجب شن الحملات العسكرية ضدها وضد كلّ المواقع ، التي تتواجد فيها سواء أكان وجودها حقيقياً أم وهمياً[٥]، وقد أسهم حلّ الجيش العراقي في زيادة عدد القوات الامريكـية في المنطقة ، وأنهى التوازن التقليدي القائم في منطقة الخليج بين العراق وايـران والذي كان قائما من السبعينيات من القرن الماضي؛ وذلك لأنَّهما القوتان الاساسيتان في منطقة الخليج مع وجود المملكة العربية السعودية كقوة اقتصادية فاعلة[٦] ، وهذا الأمر سمح بظهور قوى وميليشات في العراق تضاهي وجود الدولة نفسها، فضلاً عن افتقاد وجود أيّ مؤسسة عسكرية قوية في العراق قد ساهم في ظهور عناصر الشركات الأمنية الخاصة ، أو ما يطلق عليهم "بالمرتزقة الجدد" فقد أصبح العراق ساحة عمل لعشرات الالاف من العناصر

الاجنبية وبلغ عدد المرتزقة العاملين في العراق نحو(٢٠) ألف مرتزق تابعيين إلى(٢٥) شركة اجنبية أثناء الاحتلال الامريكي[٧].

ومن ضمن الخطط الامريكية لتمزيق وحدة العراق وإضعاف سيادته بعد عام ٢٠٠٣ تلك التي اعتمدتها الإدارة الامريكية وتسمى "رؤية لعراق ما بعد النزاع " ، التي أكدت على ضرورة قيام حكومة عراقية محدودة الصلاحيات مع اعطاء صلاحيات أكبر للحكومات المحلية ، وتحويل العراق من دولة مركزية السلطة إلى شكل من أشكال الديمقراطية التشاركية، ويبدو أنَّ التوجه الامريكي في العراق نبع في الأساس من تجربة اعتقد الامريكان نجاحها في معظم تدخلاتهم السياسية والعسكرية ، التي حصلت أثناء القرن الماضي ومطلع القرن الحالي سواء في اثيوبيا أم يوغسلافيا أم افغانستان ، إذ سعت الإدارة الامريكية إلى اقامة توليفات سياسية تستند على التقسيمة الطائفية والعرقية بين القوى الفاعلة في الحياة السياسية[٨].

ومما لا شك فيه أنَّ العراق أثناء الاحتلال ، وبسبب الظروف ، التي يمرّ بها من ضعف بنيته العسكرية ، وبداية تشكيل أجهزته الأمنية يهدده خطران لا يمكن التقليل منهما: التهديدات الداخلية (مشكلة الأمن الداخلي) ، والتهديدات الخارجية والتلويح بالقوة العسكرية لتحقيق أطماع أو فرض رؤى وواقع استراتيجي جديد[٩]، لذلك لم تكن عودة السيادة للعراق ممكنة بين سنوات (٢٠٠٣-٢٠١١) للأسباب الآتية[١٠] :

١- تذرع قوات الاحتلال بأحكام القانون الدولي ، التي وفرتها لها قرارات مجلس الأمن الدولي ، التي أسبغت على الاحتلال صفة قانونية؛ بدءاً بالقرار(٦٦٠) في آب عام١٩٩٠ وانتهاءً بالقرار(١٤٨٣) في آيار عام ٢٠٠٣، ثم تمسكها بالاتفاقيات السياسية والأمنية بين سلطة الائتلاف المدنية والسلطات العراقية ، التي تشكلت مع انبثاق مجلس الحكم الانتقالي.

٢- تصاعد موجات الإرهاب والعنف التي حوّلت العراق إلى ساحة للموت الجماعي للشعب العراقي وعدم قدرة الدولة العراقية على مواجهتها؛ بسبب حلّ الجيش وضعف قوات الشرطة وعدم وجود أجهزة أمن ومخابرات.

٣- طبيعة النظام السياسي المشوه ولادياً، الذي يفضي تلقائياً إلى تشكيل حكومات توافقية توازنية محاصصاتية ويسهم في تفكك قرار الدولة الخارجي؛ بسبب ارتباط بعض القوى السياسية المشاركة بقوات الاحتلال وبعض آخر بدول أخرى ما يعني أنَّ قرار السيادة العراقية كان مرهونا بالخارج.

لذلك أصبحت قضية الانفلات الأمني والأعمال الارهابية وسوء الأوضاع السياسية الناتجـة عن الاحتلال الأمريكي للعراق مصدر قلق لدول الجوار؛ بسبب تخوفها من انتقال الأعمال الارهابية إليها[١١]، فالإدارة الأمريكية هي الفاعل الأكبر في صناعة الأزمات، لاسيما في الحياة السياسية العراقية وذلك بتحريك الإرادات السياسية لصالح أجندتها من أجل تمرير مشاريعها سيما ما يتعلق بالمشهد السياسي العراقي المتعلق بإثارة الفتن الطائفية، وأعمال العنف والقتل والإرهاب، وهي الحقائق المرتبطة بجذور قوانين قوات الاحتلال.

وبسبب تدهور الوضع العام في العراق، شاركت الكويت في مؤتمري وزراء خارجية دول جوار العراق اللذين عقدا في كلّ من مدينة اسطنبول التركية في نيسان من عام ٢٠٠٥، والعاصمة اليمنية صنعاء في حزيران في العام ذاته، فقد أكد المجتمعون في كلا المؤتمرين على وحدة الأرض العراقية وسلامتها ، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وبعد تفجير مرقدي الإمامين العسكريين (رض) في سامراء في الثاني من شباط عام ٢٠٠٦ ، دعت الكويت الشعب العراقي إلى الوحدة، وحذرت من انزلاق العراق إلى حرب أهلية، ودعا نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الأسبق محمد صباح السالم الصباح في تصريح صحفي على هامش اجتماع وزراء الخارجية العرب في العاصمة السودانية الخرطوم، دعا الدول المجاورة للعراق إلى بذل الجهود للحيلولة دون وقوع حرب أهلية في العراق، وقال الصباح "إنَّ دولة الكويت تعارض بشدة انزلاق العراق إلى حرب طائفية، وإنَّ العراق ليس المتضرر الوحيد بل جميع دول الجوار ستكون متضررة"[١٢].

وقد أخذت الولايات المتحدة الامريكيـة تسلك منعطفا جديدا في علاقاتها مع العراق عن طريق ربط العراق بعدد من الاتفاقيات الأمنية والاستراتيجية ومنها اتفاقيتي انسحاب القوات الامريكية من العراق — ، واتفاقية الاطار الاستراتيجي(SOFA)[١٣] ، اللتان وعدتا بإخراج العراق من الفصل السابع من العقوبـات الدولية والوصاية الأممية واسترجاع كامل سيادته ومكانته الدولية حتى عدّت هذه الاتفاقية من وجهة نظر كثير من المحللين بأنَّها تشكل اطـارا تفصيليا لمسار العلاقـة والتعاون المستقبلي بين البلدين في شتى الميادين[١٤]، ونظراً لإدراك الإدارة الامريكية اهمية توقيع هذه الاتفاقية بكل ما تعنيه من مكاسب سياسية واقتصادية واستراتيجيـة للولايات المتحدة الامريكية، فقد اضطرت إلى الاستجابة لعدد من مطالب التعديل، التي تقدمت بها الحكومة العراقية ، فضلاً عما تمثله عملية التوقيع من مكسب للإدارة الامريكية الحريصة على الترويج لها كعنصر كبير يجب الاحتفاء به ، فأنَّ الاتفاقية تحقق للولايات المتحدة الامريكيـة مكاسب استراتيجية أهمها[١٥] :-

١- توظيف العراق كقاعدة أمنية لمواجهـة التهديدات المحتملة للأمن القومي الامريكي سواءً كانت من جماعات مسلحة أم من دول معادية .

٢- الاستفادة مما حققته القوات الامريكية في السنوات الماضية لضمان تدفق النفط من المنطقة، وضمان أمن اسرائيل.

٣- تأمين مستقبل العراق بالصورة التي تريدها الولايات المتحدة الامريكية له لضمان عدم خروجه عن قواعد اللعبة الإقليمية والدولية بحسب الرؤيـة الامريكية.

٤- إنَّ الولايات المتحدة الامريكية أرادت من هذه الاتفاقية أن تزيل مخاوفها من احتمال ولوج الصين وروسيا واليابان، كذلك الاتحاد الاوربي أكثر في المنطقة وفي العراق ودول الخليج، ومن ثم تعد مثل هذه الاتفاقية ضماناً وحماية لمصالحها من المنافسة الدولية في العراق ومنطقة الشرق الاوسط.

وبعد مرحلة الانسحاب الامريكي من العراق عام ٢٠١١، لم تضع الولايات المتحدة المرتكزات الصحيحة لبناء نظام ديمقراطي عراقي مستقر، لذلك كان مجمل أساس العملية السياسية في العراق ما بعد الاحتلال هشا ومبنيا على رمال متحركة تهب عليها العواصف من الشرق والغرب ومن كلّ اتجاه ، ولم تكن امريكا عاجزة عن ترصين الأساس الذي تمّ بناء هذه العملية السياسية عليه ، ولكنها كانت تقصد ما تقصد في هذه المسألة أيضا ، فبقيت هذه العملية السياسية تتأرجح بعد مرور سنوات عدّة على سقوط بغداد، لتترك تداعيات عدّة على طبيعة استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق[١٦]، وفي هذا الاتجاه كتب الخبير الأمني (دي جيان)"أنَّ تاريخ ٢٠١١،لانسحاب القوات الامريكية هو تاريخا سياسيا اعتباطيا ،اختاره السياسيون الذين لا يعون عدد الكتائب المقاتلة ولا يفهمون ضرورة بناء عناصر الدعم حتى الآن"، ولاحظ هذا الخبير في وقت مبكر من عام ٢٠١١ أنَّ الجيش العراقي سينهار في حرب تقليدية عالية الكثافة[١٧].

ارتبطت العلاقات العراقية- الأمريكية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق في مجال مكافحة الإرهاب وتحدياته باتفاقية الاطار الاستراتيجي، فبموجب هذه الاتفاقية تعهدت الولايات المتحدة أن تقدم للعراق المساعدة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى البيئية، إلّا أنَّ عدم استثمار هذه الاتفاقية من جانب العراق فضلا عن تردد الجانب الأمريكي من إحياء هذه الاتفاقية جعل العلاقات بين البلدين في ظل تحديات الإرهاب غير فاعلة وجدية، فمع أول اختبار للعلاقات العراقية- الامريكية في مجال مكافحة الإرهاب بعد العاشر من حزيران عام ٢٠١٤ ظهر بوضوح عدم الالتزام الأمريكي في بداية

الأمر مع العراق في مجال مكافحة الإرهاب[٣٥]. وقد أوضح وزير الخارجية الامريكي الأسبق (كولن باول) في تصريح للوفود المشاركة في منتدى الأسواق المالية في أبو ظبي " أنَّ مشكلة بغداد الاساسية ليست محاربة داعش ولكن بعدم وجود القيادة الحقيقية لتوحيد البلاد وأضاف "أنَّ فشل الحكومة العراقية السابقة بقيادة رئيس الوزراء نوري المالكي سمحت لداعش بتحقيق تقدمها داخل العراق"[١٨].

فبعد أن تمكن تنظيم داعش من السيطرة على الموصل ثاني أكبر المدن العراقية في عام ٢٠١٤ ومواصلة توسعه باتجاه محافظتي كركوك وصلاح الدين ، والسيطرة على بعض المدن فيها وصولا إلى أطراف مدينة أربيل على الرغم من القتال العنيف والمتواصل ضدها من قبل الجيش العراقي، إلّا أنَّ المثير في كلّ ذلك هو سكون وتردد الفعل الأمريكي إزاء ما يحدث في العراق ، وكذلك تقديم الدعم والتسليح لهذه الجماعات في كثير من الاحيان رغم حاجة الجيش العراقي للدعم والمساندة العسكرية الأمريكية، إذ اقتصر الدعم الأمريكي على تقديم مستشارين يقدمون النصح للقوات العراقية، ثم تطور الدعم بعد تردد طويل إلى ضربات جوية عقب ازدياد خطر داعش في شمالي العراق وتهديدها إقليم كردستان، إلّا أنَّه في بلد مثل العراق يتمتع بأهمية جيواستراتيجية واقتصادية متزايدة، وبحكم المصالح الأمريكية المتعلقة به فأنَّه إذا ما تعرض لخطر يهدد وحدة البلاد والعملية السياسية الديمقراطية برمتها، فمن المفترض أن تهب الولايات المتحدة للدفاع عنه ومساعدته عسكريا ليس من أجله فحسب؛ بل لحماية وضمان المصالح الحيوية للولايات المتحدة[١٩]، ويمكن الإشارة إلى أهم القضايا التي رسمتها الإدارة الامريكية العامة لمستقبل العراق بعد داعش[٢٠]:

١. تقسيم العراق على أساس عرقي أو طائفي.
٢. ظهور طبقة من أهل السنة تدّعي المحرومية ثم التمرد.
٣. تحول داعش من جيش نظامي إلى عصابات ارهابية متخفية.
٤. الإفلاس المالي للعراق بعد الانتصار على داعش بسبب الديون الخارجية.
٥. بناء قواعد أمريكية جديدة في شمال العراق.
٦. تقويض الدور الإيراني في العراق.

وكانت مجلة (التايم الأمريكية) قد نشرت في بداية شهر مايو ٢٠١٥، تقريراً موسعاً بعنوان (نهاية العراق) فيه تفاصيل مخطط تقسيم العراق إلى ثلاث دول، الأولى في شمال العراق (كردستان)، والثانية للطائفة السنية بمحاذاة سوريا، والثالثة للشيعة، ومكانها في جنوب العراق ، وتضم مساحات واسعة منه، وبحسب

التقرير فأنَّ الدولة الشيعية الجديدة، سوف تتجه جنوبا حيث تصل إلى الكويت، لتستقطع مناطق حيوية منها ، وتصل أيضا إلى ضم بعض أجزاء من شمال شرق السعودية، وقد رأى بعض المراقبين أنَّ الهدف من هذا التوسع الجغرافي الافتراضي في الخارطة الجديدة هو خداع أنصار الانفصال الشيعة بأنَّ أخذ بغداد منهم سيُعوض بأراضٍ من السعودية تُضم للعراق[٢١].

ومن جانب آخر قد تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة ترتيب الشأن العراقي نتيجة تدهور هيبتها أمام حلفائها التقليديين في المنطقة، وحفاظا على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة لإيقاف تقدم المحور الإيراني – الروسي ، يساعدها على ذلك غطاء شرعي بمباركة مجلس الأمن الدولي طبقا للفصل السابع للتدخل متمثلا بأمكان تفعيل وتنشيط الاتفاقية الأمنية العراقية– الأمريكية عام ٢٠٠٨ ، التي تنص في المادة (السابعة والعشرون –١) على امكان تدخل الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا لردع أيّ تهديدات داخلية أو خارجية يتعرض لها العراق ، وهذا يضمن لها القدرة على إعادة احتواء وتوجيه وضمان خضوع معظم الطبقة السياسية في العراق ؛ فمعظمهم يدين للولايات المتحدة بما حصل عليه من امتيازات ابان الاحتلال[٢٢].

وقد تعرضت السيادة العراقية إلى خرق صارخ بتاريخ ٣ كانون الثاني من العام ٢٠٢٠ عندما أقدمت الإدارة الامريكية على اغتيال قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، وأبي مهدي المهندس، نائب قائد قوات الحشد الشعبي العراقية ، إذ وصف رئيس الحكومة العراقية السابق عادل عبد المهدي هذا العمل بالعدوان على سيادة العراق وتصعيدا خطيرا يشعل فتيل حرب مدمرة في العراق والمنطقة والعالم، وهو خرق فاضح لشروط وجود القوات الأمريكية في العراق، ودورها الذي ينحصر بتدريب القوات العراقية ومحاربة داعش ضمن قوات التحالف الدولي وتحت إشراف وموافقة الحكومة العراقية[٢٣]، ولم ينتهِ موضوع انتهاك السيادة العراقية إلى هذا الحد بل أطلقت إيران أكثر من عشرة صواريخ من أراضيها في ٨ كانون الثاني عام ٢٠٢٠ ردا على مقتل سليماني، فضربت قاعدتين جويتين للقوات الامريكية في أربيل وعين الأسد، غرب بغداد موقعة خسائر مادية فقط.

وفي ٥ كانون الثاني عام٢٠٢٠ شرّع مجلس النواب العراقي قرار استرداد السيادة العراقية كاملة غير منقوصة، وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي من الأراضي والأجواء والمياه العراقية بالاستناد إلى أحكام المواد (٦١/أولاً) و(٥٠) و(١٠٩) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، والمادة (١٧/ثانياً) من قانون مجلس

النواب وتشكيلاته رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨ ، فقد اتجهت إرادات الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية المتضررة من هذا القرار الوطني إلى البحث عن بدائل دستورية وقانونية ؛ لغرض الالتفاف على القرار النيابي وإفراغه من محتواه ومضمونه، وقد وجد الفريق المؤيد لاستمرار وجود القوات الأجنبية في العراق ضالته وذلك باللجوء إلى جولات الحوار الاستراتيجي التي انطلقت باكورة أعمالها الأولى في ١١ حزيران عام ٢٠٢٠ عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، وكان من أهم مرتكزاته – وفقاً لما أدلى به رئيس مجلس الوزراء العراقي – هو الاعتماد على رأي المرجعية الدينية والبرلمان وحاجة العراق (السيادة الوطنية)، ثم تلا ذلك عقد الجلسة الثانية من الحوار في عاصمة الولايات المتحدة الامريكية (واشنطن) بتاريخ ١٩ اب ٢٠٢٠، فيما انطلقت الجولة الثالثة من الحوار عبر دائرة تلفزيونية مغلقة بتاريخ ٧ نيسان عام ٢٠٢١ [٢٤].

وفي حزيران عام ٢٠٢١ ندد رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي بالضربات الامريكية على أحد فصائل الحشد الشعبي العراقية، ويصفها أنَّها "انتهاك سافر لسيادة العراق" إذ قصفت الطائرات الامريكية أحد ألوية الحشد الشعبي في قضاء القائم على الحدود العراقية السورية أقصى غربي العراق بحجة أنَّ هذه الفصائل المسلحة مدعومة من إيران وأنَّها نفذت هجمات بطائرات مسيرة على أمريكيين ومنشآت أمريكية في العراق[٢٥].

وفي ٢٣ تموز عام ٢٠٢١ تمّ عقد الجولة الرابعة والأخيرة من جولات الحوار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، في واشنطن لغرض تنظيم الوجود العسكري الأمريكي في العراق وتنظيم أوجه التعاون المشترك الأخرى بين الدولتين، وأول ما يلاحظ على جلسات الحوار الاستراتيجي المذكورة أعلاه أنَّ الوفد العراقي لم يراعِ المساواة في السيادة (السيادة المتكافئة) بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية كما يوجبه ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥ ، وكذلك ديباجة الاتفاق الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون دائم بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية لسنة ٢٠٠٨، إذ كان الأجدر عقد جلسة حوار واحدة – على الأقل– في الأراضي العراقية ، وذلك من أجل ضمان المساواة في السيادة ؛ فضلاً عن اعطاء رسائل اطمئنان إلى الشعب العراقي والفرقاء السياسيين المعارضين للوجود الأجنبي بالتكافؤ بين الوفد العراقي والامريكي وهذا الأمر لم يتمّ مراعاته[٢٦].

المطلب الثاني: الدور الإيراني:

يعدّ العراق في مقدمة الاهتمام السياسي لصناع السياسة الإيرانية بعد عام ٢٠٠٣ وذلك يرجع لسببين:

الأول : هو عامل الجوار الجغرافي.

والثاني هو الثقل الاقليمي.

إذ تعتبر ايران العراق أهم القوى الاقليمية ، التي لا يمكن تجاهلها عند النظر إلى هيكلية موازين القوى في المنطقة وذلك لاعتبارات عدّة منها القدرة البشرية للعراق ، التي يزيد بها عدد سكانه على الثلاثين مليون فضلاً عن احتلال العراق المرتبة الثانية عالميا في احتياطي النفط بعد السعودية حوالي أكثر(١٢٤) مليار برميل تكفيه لإنتاج ثلاث ملايين برميل يوميا لمدة تزيد عن مائة عام، ومن هنا يدرك صناع القرار الإيراني أهمية العراق في التوازنات الإقليمية الراهنة والمستقبلية[٢٧].

تتمتع ايران بأفضلية ملحوظة في الشأن العراقي على سائر اللاعبين الاقليميين ؛ نظرا لما تملكه ايران من قدرات ملموسة لجعل المصالح العراقية الحيوية مرتهنة إلى حد ما بمصالح ايران ، التي اعتمدت على أدوات عدّة فلديها نفوذ واسع على قوى سياسية في العراق ، فضلا على أنَّها استطاعت أن تمدّ نفوذها داخل مناطق وقوى إما رافضة لها أو مختلفة معها عقائديا، ويبدو أنَّ هناك تحوّلا يمكن رصده في هذا الشأن ، وهو أنَّ النفوذ الإيراني في العراق قد مر بمرحلتين: المرحلة الأولى أثناء المرحلة بين (٢٠٠٣-٢٠٠٧) مرحلة النفوذ ، وفيه كانت المنافع ، التي تجنيها إيران من نفوذها في العراق أعلى بكثير من كلفته.

والمرحلة الثانية أثناء المرحلة بين (٢٠٠٨-٢٠١٠) مرحلة التوازن وفيها أصبحت كلفة النفوذ الإيراني مساوية لعوائده[٢٨].

لقد أدى سقوط النظام السياسي العراقي السابق إلى حالة من الفراغ السياسي وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا الأمر إلى إثارة مخاوف إيران من أن يؤثر هذا التغيير الجديد في العراق ، وما قد ينجم عنه من اضطرابات داخليــة، وعلى إيران مواجهة احتمالات عدة نتيجة هذا الفراغ: الاحتمال الأول: أن يصل إلى الحكم في العراق حكومة موالية للولايات المتحــدة الامريكية ومعادية لإيران، مما قد يشكل خطرا حقيقيا على الدولة الإيرانية، ومن ثمّ قد يؤدي إلى أن يكون قاعدة انطلاق لتهديد إيران، والاحتمال الثاني: أن يفشل العراق في ايجاد حكومة قوية تمنع حالـــة الفوضى والاضطراب من الانتقال إلى الحدود مع إيران،

والاحتمال الثالث: وجود حكومة عراقية مستقرة ومركزية ذات طبيعة علمانية تناصب إيران العداء ، وتحاول مجابهة الطابع الديني للدولة الإيرانية[٢٩].

وتمكن المصلحة الإيرانيــة في منع العراق من التحول مرة أخرى إلى دولة قوية تناطح إيران، وتحد من قدراتها على مد نفوذها ، وتحقيق أهدافهـا في الإقليم العربي[٣٠] ، فإيران تسعى جاهدة من أجل ضمـان أمنها وسلامة أراضيها الإقليمية بناء قوة عسكرية هائلة تمكنها من الدفاع عن سلامة أراضيها وردع أيّ قوة معادية سواء دولية أم إقليمية من توجيه ضربات عسكريـة ضدها[٣١]، وقد عملت ايران على تحقيق مصالحها من الحكومة العراقـية ، التي تشكلت بعد الاحتلال فقد استطاعت ايران انتزاع موافقة تلك الحكومة على إعلان مسؤوليتها في شن الحرب على ايران عام ١٩٨٠، وما يتبع ذلك من آثار قانونية خاصة بالتعويضات، وتمّ وضع عنوان للتحرك الإيراني تجاه العـراق يخالف حقيقة نواياها، باختراق منظومة القيادة العراقية عن طريق تقديم الاستشارات للمتحكمين في النظام السياسي في العــراق حول بعض القضايا والمشكلات العراقية السياسية والاقتصاديــة، وتكثيف الحوار والاتصالات معهم، فضلاً عن اتاحــة المجــال لعمل أجهزة الاستخبارات الإيرانيــة للعمل السياسي السري والعلني في العراق من خلال الحرس الثوري الإيراني والاستخبارات الإيرانية.[32]

وفي آب عام ٢٠٠٦، أجرى المعهد الملكي للشؤون الدولية في بريطانيا دراسة، خلصت إلى نتيجة مفادها" أنَّ النفوذ الإيراني بات أقوى من نفوذ الولايات المتحدة"[33]، كذلك ما انتهت إليه مجموعة دراسة العراق(بيكر – هاميلتون) ، التي شكلها الكونغرس الأمريكي في آذار عام ٢٠٠٦ ، بشأن الإستراتيجية الأنسب للإدارة الأمريكية الواجب اتباعها في العراق، فقد أشار التقرير إلى التدخل الإيراني في العراق ودعمها للمليشيات، وذهب في توصيته بوجوب إجراء محادثات دبلوماسية مكثفة وموضوعية تتضمن قدراً من توازن المصالح مع إيران وسوريا ، لتحقيق الاستقرار في العراق ، مما يساعد القوات الأمريكية على الانتقال من الوضع القتالي ، التي هي عليه منذ عام ٢٠٠٣ إلى وضع اسناد القوات العراقية في حفظ الاستقرار المطلوب[٣٤].

وعند انسحاب الولايات المتحدة من العراق عام٢٠١١ تركت العراق في ظل تنافس وتدخل دول الجوار في شؤونه الداخلية، فإيران صاحبة أكثر نفوذ وتأثير في الساحة العراقية ، أصبحت أكثر قدرة على التدخل العسكري في العراق لحماية مصالحها كلما رأت ضرورة لذلك[٣٥]، وقد ازداد تأثير إيران في مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية كافة بعد الانسحاب، وهذا مؤشر يبرهن مكانة ايران الإقليمية، بحيث يكتسب

العراق أهمية في السياسة الإيرانية وهو المشروع الذي أخذت ايران تسعى إلى تحقيقه في المنطقة بوصفها عضوا إقليميا هاما ، وهذا واضح للعيان أمام أنظار المجتمع الدولي[٣٦].

وفي عام ٢٠١٢ أعلنت الحكومة العراقية عن وجود أسرى عراقيين لدى ايران منذ الحرب ، التي انتهت منذ مدة ليست بقصيرة وجاء اعتراف الحكومة العراقية على لسان وزير حقوق الإنسان الأسبق محمد شياع السوداني، إذ أشار: "أن هناك ١٩٨ أسيراً عراقياً فقط في سجون ايران ما زالوا في الأسر على الرغم من تبادل الأسرى بين البلدين"،[٣٧]وقد عمل رئيس الوزراء العراقي الاسبق نوري المالكي على تعزيز الشراكة العسكرية مع ايران ، ففي ١٦أيلول عام ٢٠١٣ وقع وزير الدفاع العراقي الأسبق سعدون الدليمي مع وزير الدفاع الإيراني الأسبق العميد حسين دهقان اتفاقية الدفاع الثنائي ، تهدف إلى زيادة التعاون بين البلدين ، وتعزيز قدرات الجيش والأمن العراقي[٣٨].

فتزايد النفوذ الإيراني مع انهيار الجيش العراقي أمام داعش في عام ٢٠١٤، وبدأت إيران تدرك خطر التنظيم على أمنها ، مما جعلها تتدخل في العراق بشكل فعلي مؤثر في العراق ، وأمام أنظار المجتمع الدولي ؛ لأنَّها تسعى لتبرهن للدول كافة بأنَّها تقاتل الإرهاب ، وليست راعية للإرهاب ، وبذلك تمّ الاعتراف بدور القوات الإيرانية بشكل رسمي في العراق عام ٢٠١٥، إذ قامت إيران في التدخل في الشؤون العراقية بشكل مباشر عن طريق إرسال مستشارين عسكريين ، وهذا وفر لإيران التدخل تحت غطاء قانوني من دون معارضة[٣٩]، واعتمدت الحكومة العراقية على الفصائل الشيعية ذات الصلات الوثيقة بإيران لحماية بغداد ، ووقف مجازر داعش، فالاعتماد العراقي على إيران يسهل انجاز أهداف سياسة طهران الخارجية من الحد من عزلة إيران الدولية إلى تحسين موقعها ومكانتها الإقليمية[٤٠].

ويمكن لإيران أن تجني من تدخلها في الشأن العراقي أموراً عدّة : سياسيا ستبقي الحكومة العراقية بوضع لا يمكنها من الاستقلال عن التوجه الإيراني، واقتصاديا عن طريق الهيمنة على الأسواق العراقية وإغراقها بالبضائع والسلع الإيرانية ذات الأسعار الرخيصة، وأمنيا باستخدام العراق خطاً دفاعياً أو وسيلة ردع لأيّ استهداف عسكري في المستقبل، لذلك كان التدخل الإيراني في العراق محل ترحيب من بعض القوى السياسية ، ومحل رفض من قوى أخرى ، فعلى سبيل المثال أحدث الدعم الإيراني للحشد الشعبي في قتال تنظيم داعش الإرهابي انقسامات على الساحة السياسية العراقية بعد أن انطلق كلّ تيار سياسي من ثقافته السياسية لقبول أو رفض الوجود الإيراني، فالتحالف الوطني (الشيعي) كان مرحبا بالمساعدة الإيرانية ، التي ساهمت

في قتال هذا التنظيم، في حين رفضت معظم أحزاب وقوى تحالف القوى العراقية (السني) الدعم الإيراني ووصفه بالتدخل بالشأن الداخلي العراقي[٤١].

ومنذ وصول رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبد المهدي في آب ٢٠١٨ كانت تلك المرحلة الأكثر وضوحا لتتنافس إيران مع الولايات المتحدة في أرض العراق والتحديات ، التي واجهتها في الامتثال للعقوبات الأمريكية على ايران الذي فرضها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بعد إعلان الانسحاب من الاتفاق النووي، فضلاً عن دخول فصائل الحشد الشعبي الحليفة لإيران ضمن التشكيلة الحكومية ، وفي مجلس النواب العراقي عبر "ائتلاف البناء" الذي يقوده الأمين العام لمنظمة بدر الجناح العسكري هادي العامري الحليف الموثوق لإيران، إذ تدرك الولايات المتحدة قوة الحشد الشعبي على الأراضي العراقية وقدرته على فرض الأمر الواقع وزعزعة الأمن والاستقرار في العراق بالقدر الذي تدرك فيه عمق الارتباط التنظيمي بفيلق القدس الإيراني الذي طالما هدد بمهاجمة القوات الأمريكية في العراق حال تعرضه لهجوم عسكري.

ومنذ عام ٢٠١٨ تسارعت الاستفزازات الإيرانية ضد الولايات المتحدة فقد استهدفت صواريخ محيط السفارة الأمريكية في المنطقة الخضراء في بغداد والقنصلية الأمريكية في البصرة ، وأثارت بيانات السفارة الأمريكية في بغداد إلى مسؤولية مجموعات شيعية مسلحة مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، وفي السابع من سبتمبر عام ٢٠١٩ تمّ حرق القنصلية الإيرانية واستهداف القنصلية الأمريكية في البصرة ، وأعلنت الولايات المتحدة وقوف ايران خلف الهجوم ، واتخذت وزارة الخارجية الأمريكية قراراً بأخلاء مواطني القنصلية وإعادتهم إلى بغداد حيث تقف الولايات المتحدة ضد امتلاك ايران للسلاح النووي ، أو الصواريخ بعيدة المدى ، وضد استمرار الدعم المالي والتسليحي للمقاتلين الشيعة في العراق على وجه الخصوص ، الذين يخوضون حربا بالوكالة عن ايران خارج حدودها ضد حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة[٤٢]، فالاحتجاجات التي بدأت في بغداد والمحافظات الجنوبية في عام ٢٠١٩ ضد الأحزاب السياسية الحليفة لإيران، واصلت طهران اتهام الولايات المتحدة وإسرائيل ودول أخرى بالوقوف خلف هذه الاحتجاجات ، التي رفعت شعارات مناهضة للوجود والتدخلات الإيرانية في العراق[٤٣].

إنَّ حادثة مقتل قائد فيلق القدس الإيراني الجنرال "قاسم سليماني" و"أبو مهدي المهندس" نائب رئيس هيأة الحشد الشعبي قرب مطار بغداد الدولي في٣ كانون الثاني عام ٢٠٢٠ على أثر الغارة الامريكية أظهرت مدى عمق الترابط في العلاقات بين العراق وايران، ودور ايران البارز على التأثير في الساحة السياسية العراقية

، إذ مارست الأولى ضغوطا كبيرة ؛ للمطالبة بخروج القوات الامريكية من العراق، أدت إلى إصدار مجلس النواب العراقي وسط هتافات (نعم نعم سليماني) في جلسة استثنائية ، وبحضور رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبد المهدي يوم ٥ كانون الثاني عام ٢٠٢٠، قراراً يلزم الحكومة العراقية بإلغاء طلب المساعدة المقدم منها إلى التحالف الدولي، لمحاربة تنظيم داعش الارهابي، والعمل على إنهاء تواجد القوات الأجنبية على الأراضي العراقية، فضلاً عن تجمع آلاف العراقيين في عدد من المدن لحضور تشييع القائدين في الوقت الذي أكدت فيه ايران على أنَّ خروج القوات الامريكية من العراق والمنطقة بأسرها سيكون ثمنا لهذه العملية[٤٤].

وأصبح لإيران تأثير فاعل في القوى السياسية العراقية ودور في رسم السياسات في شقيها الداخلي والخارجي حاضرا ومستقبلا ، ولابد لها من أن ترسخ مصالحها الكبيرة في العراق، وتكثف امتدادها هناك ، مستثمرة علاقاتها مع التيارات الشيعية ولاسيما صانعي القرار[٤٥]، لذلك مارست إيران ضغطا شديدا على أن تجعل العراق ساحة تصفية حسابات مع الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولاتها السياسية من أجل وضع حد للخطر الأمريكي في المنطقة ، وهذا الامر يمكن أن يهدد نشاط إيران، فجعل إيران تمارس دور الضاغط غير المباشر في تسير العلاقات العراقية –الأمريكية بعيدا عن تهديد مصالحها القومية والإستراتيجية والدولية[٤٦].

المبحث الثاني: انعكاس أثر أزمة السيادة الوطنية في بناء الدولة العراقية

في هذا المبحث سوف يتمّ التطرق إلى أهم المعوقات السياسية والاقتصادية، التي واجهت بناء الدولة العراقية في ظل أزمة السيادة الوطنية بعد عام ٢٠٠٣ وكذلك سيتمّ تناول أهم مقومات بناء الدولة العراقية في ظل تعزيز السيادة الوطنية.

المطلب الأول: معوقات بناء الدولة العراقية في ظلّ أزمة السيادة الوطنية

أولا: المعوقات السياسية

تعدّ واحدة من أهم أركان الدولة وعناصر وجودها هو عنصر السيادة الفعلية على شؤونها الداخلية والخارجية، وامتداد سلطانها على أراضيها كافة وبحرية تامة، ولا يكفي اعتراف القانون الدولي والمجتمع الدولي بسيادة الدولة نظريا، إذا كانت هنالك تدخلات خارجية في شؤونها بحيث تقيد ، أو تلغي سيادتها الفعلية تماما، وإنَّ العراق يمتلك السيادة القانونية والاعتراف الدولي بذلك لكنّه من الناحية الواقعية يعاني من أزمة سيادة، لأنَّه أكثر الدول تأثرا بالمحيط الإقليمي والدولي من ناحية التدخل في شؤونه الداخلية، بدءاً من تكوين

الكيانات والأحزاب السياسية وصياغة التحالفات الانتخابية ، وكذلك نتائج هذه الانتخابات ، وتشكيل الحكومة وتسمية رئيسها مرورا بالتدخلات الأمنية والاقتصادية وحتى الاجتماعية المرتبطة بالجانب الديني والمذهبي والقومي[٤٧].

وعلى الرغم من التحوّل الديمقراطي الذي شهده العراق بعد العام ٢٠٠٣ إلّا أنَّ كثيراً من التيارات والأحزاب السياسية لم تتمكن من التخلي عن القيم التقليدية ، التي اكتسبتها وانعكست بوضوح أثناء ممارستها للحكم أو اشتراكها في العملية الديمقراطية ، إذ شاب التجربة الديمقراطية الناشئة في العراق الكثير من نقاط الخلل ، التي تسبب بها احتماء تيارات وأحزاب وشخصيات سياسية بالقومية والطائفة والعشيرة[٤٨]، فقد مرّت الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة في العراق في هذه المرحلة بتناقض كبير، فالتغيير الجديد الذي شهدته البلاد كان ينبغي أن يكون ايجابيا يحد من الانقسامات والاختلافات الطائفية ، ولكن الذي حدث هو العكس فقد زادت حدة الخلافات والصراعات الطائفية لدى معظم الأحزاب الإسلامية بخلاف الشعارات الديمقراطية، التي كانت ترفعها حينما كانت خارج السلطة[٤٩].

إنَّ ما حصل هو انطلاقة مزيفة وخادعة بسبب فرض القوى الأجنبية (الاحتلال) نمطا مسبقا من العملية السياسية هو نظام المحاصصة الطائفية، تمّ بموجبه تقسيم مراكز السلطة بين هذه المجموعات الطائفية، والمشاركة السياسية لا تعني هنا أكثر من تقاسم مراكز الحكم في الدولة بين الأحزاب السياسية ، التي عمدت إلى تجذير الطابع الطائفي لشكل السلطة الذي يلغي إمكانية تحقيق التمثيل الوطني[٥٠].

إنَّ المنطلق الذي تعاملت به الولايات المتحدة مع العملية السياسية عامة، ومع القوى السياسية العراقية كانت فيه غرابة ، ولا يتفق مع منطق ورغبة صادقة بإعادة بناء الدولة العراقية ، فقد سمحت لبعض القوى السياسية أو لم تعارض بجدية ممارسات العنف ، ومسببات عدم الاستقرار السياسي ، والتقليل من مكانة وهيبة الدولة في العراق ، ولعل السبب يرجع إلى أنَّ الولايات المتحدة أرادت أن يصبح الصراع عراقيا – عراقيا ،وليس عراقيا – أمريكيا وهو ما يعزز موقعها التفاوضي داخل العراق ، ويخفف عنها العبء ، وإنَّ الولايات المتحدة لم تمارس أدوارا جادة في محاربة مسببات عدم الاستقرار السياسي ، فالعنف ، والعنف المضاد ، والهجرة ، والنزوح ، والفساد ، وضعف الأداء الحكومي ، والتشكيك من هذه القوى أو تلك بنتائج الانتخابات لا سيما تلك ، التي جرت نهاية عام ٢٠٠٥ وما بعدها وهو ما انتهى إلى استمرار عدم الثقة

بين المكونات وأثار الاتهامات بين القوى السياسية المشتركة بالعملية السياسية وحتى المشتركة في تشكيل الحكومة[٥١].

إنَّ فشل القوى السياسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ في مشروع إدارة الدولة وعدم الاتفاق على مشروع وطني، وإصرارها على التمثيل الطائفي والقومي ، أدى إلى افشال الدولة برمتها وزاد من حالة عدم الاندماج السياسي والاجتماعي في بيئة إقليمية مشحونة بالطائفية، وبيئة خصبة لنمو التطرف والإرهاب، وهذا الفشل السياسي انعكس على جوانب الحياة في العراق، وأعطى الفرصة لكل الدول الإقليمية ودول الجوار أن تبحث عن موطئ قدم لها في الدولة العراقية الجديدة بأشكال وصور مختلفة ، سواء مع بعض الأحزاب السياسية أو بعض الشخصيات البارزة، وقد عمدت بعض القوى السياسية إلى تشكيل فصائل عسكرية تابعة لها، وبعض القوى ارتبطت بأجندة خارجية، ولهذا فالدولة العراقية تعرضت لكلّ هذه الأنواع من الاختراق المكوناتي والمذهبي والحزبي؛ بسبب التقاطعات السياسية وعدم الاتفاق على مشروع لإدارة الدولة العراقية، مما أسهم كثيراً في خرق السيادة العراقية[٥٢].

والساحة السياسية العراقية دوما فيها كثير من الحركات والفصائل المسلحة غير المرتبطة بالدولة، وهي خارجه عن سيطرتها ، وترتبط بدول إقليمية مجاورة من حيث التدريب والتمويل ، والتنظيم فضلاً عن الدعم العسكري ، وتلقي الأوامر، وهذه الفصائل في الغالب مرتبطة أيديولوجياً مع تلك الدول بدوافع دينية ومذهبية ، وتمتلك رؤية معينة في طرحها، ولربما هذه الفصائل لا تهدد أمن المواطن ، والأمن القومي للدولة الأم في الوقت الحاضر، إلّا أنَّها تعطي مؤشراً على الاختراق الداخلي للسيادة الوطنية على وفق التفكير المعاصر، سيما إذا ما كانت هذا الحركات والفصائل عابرة للحدود القومية للدول ، وتتحرك ضمن أطار معين ورؤية محددة سلفاً، وأنَّ بقاء هذه الفصائل تتحرك بحرية تامة ستقوض هيبة الدولة "داخليا وخارجياً"، داخليا بفرض القانون وتقويض دور المؤسسة العسكرية، وخارجياً بضعف الشرعية الدولية للدولة المعنية وضياع لهيبتها وسيادتها ، الذي بالتأكيد سيتسبب بضعف الدعم العسكري والسياسي للدولة المعنية عالمياً، فضلاً عن إضعافها اقتصادياً بسبب عدم قدرة الشركات العالمية على الاستثمار فيها ؛ لكونها دولة غير مسيطر عليها داخلياً ومعرضة للتقلبات السياسية والأمنية[٥٣].

وأهم ما يحفز من التدخلات الخارجية في شؤون العراق الداخلية ، وما يترتب عليه من انعكاسات سلبية في بناء الدولة العراقية الحديثة[٥٤].

١- منهج المحاصصة والتوافق الذي يقوم على أساس المصالح الفئوية، إذ تلجأ الأحزاب والقوى السياسية بتغليب التدخل الخارجي الذي يشمل أطرافاً دولية وإقليمية عدّة، مما يزيد من الإرباك والتأزم الداخلي، إذ يصبح النفوذ الإقليمي والدولي شريكاً في العملية السياسية لا متدخلاً فحسب، ولهذا فالعراق يعيش دوماً على وقع أزمات حكم تعيق إمكانية إعادة بناء الدولة بشكل سليم.

٢- على صعيد التدخلات الإقليمية والدولية في العراق هناك دوما رغبة مرتبطة بالمجتمع الدولي والإقليمي متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة للعودة والتأثير في الملف العراقي ، فقد أتاحت الانتخابات البرلمانية العراقية عام ٢٠١٨ ونتائجها ومخرجاتها، وتلاها احتجاجات في عام ٢٠١٩ وانعكاساتها واستمرارها في تلك المرحلة فرصة مؤاتية للتدخل والتموضع بدعم جهات على حساب جهات أخرى ، وتوظيف أدواتها الضاغطة لتحقيق ذلك ، وهي قوى عظمى تمتلك الوسائل المؤثرة لتحقيق الأهداف والمصالح الخاصة بها، وتعدّ مسألة القدرة على التحريك السلبي للملف الأمني وضرب الاستقرار السياسي بيئة منطقية للولايات المتحدة للتحرك صوب الضغط والعودة والتأثير في مجريات العملية السياسية والسيطرة عليها.

٣- سياسة المحاور المتشكلة في المنطقة توفر بيئة مناسبة للتأثير في خيارات القوى السياسية العراقية سواء الأمنية أو الانتخابية أو الاقتصادية، من حيث تشكيل الحكومة وأدائها الإنجازي والتقارب والتنافر مع هذه المحاور ، وتحقيق مصالحها، فالتنافس والصراع بين إيران وتشكيلها لما يسمى محور المقاومة داخل العراق فضلاً عن سوريا ولبنان واليمن، في مقابل سعي الولايات المتحدة إلى تطبيع عربي- إسرائيلي بدأ يتحقق وهو بحاجة إلى البقاء في العراق والمنطقة وكذلك طمأنة الحلفاء، فضلا عن تركيا وسعيها الدائم للتوسع الخارجي وتناقضات تحركاتها الدبلوماسية صوب أمريكا ، وروسيا ، والعراق بما فيه إقليم كردستان، كلّها تداعيات ومتغيرات تجعل العراق سياسيا وأمنيا ساحة صراع لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية ، بما يضع سيادته في أزمة ويؤثر في استقلالية قراراته وحيادية مواقفه.

٤- تزايد التنافس والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة له انعكاسات قريبة من العراق فكلّ نوايا وتوجهات الدول الإقليمية والولايات المتحدة ، ودول الخليج تتمركز حول الاستثمار والتنافس في الملف السياسي العراقي عبر بوابة الانتخابات والاحتجاجات ، وتشكيل الحكومة والواقع الأمني

بعد خسارة الرهان على داعش ، وما كان مخططاً له، من تقسيم العراق وإنهاء العملية السياسية القائمة منذ عام ٢٠٠٣، وإعادة صياغتها وفقا لمصالح الأطراف الرابحة، ولهذا لن تتراجع هذه القوى عن التدخل في الشأن السياسي العراقي طالما أن قياداته ونخبه السياسية ضعيفة ومتعددة الولاءات للخارج.

٥- تراجع الخدمات وضعف البنى التحتية والتحدي الاقتصادي، وتزايد الاحتجاجات أيضا يعدّ عاملاً أساساً لاستفحال أزمة السيادة العراقية، فهناك ارتباط لا يمكن إغفاله للعوامل الخارجية المرتبطة بالمحيط الإقليمي للعراق عما يحصل ، وحصل من حالات تخريب لمدسوسين من أجل حرف الاحتجاجات وتعميق الأضرار، كما حدث في بعض المدن العراقية أثناء مرحلة الاحتجاجات الماضية مع وجود قوى محلية ترتبط بتلك الأجندات من مصلحتها كسب معطيات هذه الاحتجاجات وما بعدها، وأن تكون الأجواء مشحونة بهذه الحيثيات، ومن مصلحة تلك الدول أن يتضرر الشريان الاقتصادي والمؤسسي للعراق لاستدامة التدخل والبقاء وتحقيق المكاسب.

ثانيا: المعوقات الاقتصادية:

بعد انتهاء احتلال القوات الأميركية للعراق، بات الاقتصاد العراقي مدمرا ، وعلى الرغم مما دمرته الحرب من المرافق الاقتصادية والبنى التحتية، إلّا أنَّ ما تبعها من عمليات سلب ونهب وحرق وتدمير قضت على ما تبقى من المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة ، إذ أصبح العراق بعد هذه المرحلة لا يملك شيئاً على المستوى الداخلي[٥٥]، ومما زاد الأمور تعقيدا هو عدم قدرة النخبة الحاكمة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ التعامل مع الأزمات الداخلية كتراجع الأمن والإرهاب ، والمتغيرات الخارجية المتعلقة بمدى التعاون والتنسيق مع الدول الإقليمية، أدى إلى تراجع الاقتصاد العراقي ، وتلكؤ المشاريع في عدد من مؤسسات الدولة وتفشي الفساد[٥٦].

ويمكن بيان أهم المعوقات الاقتصادية ، التي كانت تحديا في بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ بما يأتي[٥٧]:

١- الاقتصاد الريعي القائم على (النفط) الذي يعدّ مصدر تمويل معظم فقرات الميزانية في العراق حتى عام ٢٠١٣ ، أو بما يعادل(٩٥%) من إيرادات موازنة البلد، عندما شرع باتجاه بعض البدائل الأخرى بشكل نسبي، فأصبح النفط وفقا لميزانية ٢٠١٥ يغطي نحو(٦٥%)من الميزانية ونحو

(١٠%) من الموازنة يتمّ تغطيتها من مصادر متحصله من الضرائب والرسوم و(٢٥%)من الاقتراض الداخلي والخارجي.

٢- تفشي الفساد بعد عام ٢٠٠٣ فقد أصبح العراق في جداول مدركات الفساد في العالم ، ومنذ ذلك التاريخ حتى عام ٢٠١١ احتل العراق أعلى نسب الفساد، فحصل على التسلسل (١٢٩) من بين (١٤٥) من حيث مدركات الفساد، وفي عام (٢٠٠٥) حصل على التسلسل (١٣٧) على مستوى العالم والأسوأ عربيا ، وفي عام ٢٠٠٦ جاء بالمرتبة (١٦٠) من أصل (١٦٣) دولة وفي الأعوام (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩)كان تسلسل العراق هو الثاني على العالم من حيث الدول الأكثر فسادا ، وفي عام ٢٠١٠ كان تسلسل العراق (١٧٥) من (١٧٨) دولة ، فقد أدت الثقافة السياسية لبعض المسؤولين، ولأسباب كثيرة بعضها طائفي دورا واضحاً في انتشار الفساد ؛ بسبب تبديد المال العام نتيجة الانتماءات السياسية من دون وضع اعتبارات بأنَّ مكافحة الفساد مسؤولية تضامنية ، مما أدى إلى تحول ثقافة الفساد إلى قيمة سلوكية.

٣- غياب الاستثمار: إنَّ قلة التخصيصات الاستثمارية في الموازنات السنوية بعد عام ٢٠٠٣ مقارنة بالتخصيصات التشغيلية ، التي تبلغ ما يقارب أكثر من(٧٥%) من الموازنة لا تعطي مرونة لواضع الخطة الاستثمارية في الانطلاق نحو مشاريع هامة وكبيرة ، فضلاً عن ترهل الجهاز الإداري ، وعدم كفاءته في تنفيذ الموازنات الاستثمارية في المجالات المخصصة لها ، كذلك الوضع الأمني غير المشجع على الاستثمار ، وهذا الأمر أدى إلى هروب رؤوس الأموال العراقية إلى الخارج، فضلاً عن التأخر في التشريعات الاستثمارية ، إذ تأخر صدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ ، ثم تبعه تأخر ثان في تأسيس هيأة الاستثمار الوطنية وهيآت المحافظات، ثم تبعه تأخر كبير في التشريعات ، التي تستهدف إصلاح المجالات السائدة للاستثمار ، وما يفترض أن يترتب عليها من البدء بالعمل ، ومنح تراخيص الاستثمار على وفق آليات ميسرة.

٤- السياسة الاقتصادية المركزية: أصبح النشاط الاقتصادي في العراق مرهونا بالفعاليات الحكومية ، التي لم تستطع أن ترتقي بمستوى النشاط الاقتصادي إلى مستويات الدول المتقدمة أو حتى النامية منها، ونتيجة لهذا التوجه فقد تضائل دور القطاع الخاص ، أو اختفى تماما من ساحة النشاط الاقتصادي لاسيما في مجال الصناعات الثقيلة أو التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ، أو تقنيات

متقدمة، وأدت هذه السياسة إلى حدوث اختلالات هيكلية كبيرة في أسعار عوامل الإنتاج ، وفي أسعار السلع والخدمات ، مما انعكس على التوازن الاقتصادي الذي لم يتحقق في السنوات الثلاثين الماضية.

المطلب الثاني: مقومات بناء الدولة العراقية في ظل تعزيز السيادة الوطنية

أولا: المقومات السياسية:

إنَّ بناء الدولة هو النقيض لتحكيم الدولة وتقليصها، وهذا المعنى يشير إلى عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام السياسي من تكامل وولاء والتزام ومشاركة ، وتوديع وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين وصولا إلى تحقيق الاستقرار السياسي، وبهذا يخضع موضوع بناء الدولة للاحتياجات الداخلية والضغوطات الخارجية[٥٨].

إنَّ قوة سيادة الدولة العراقية تتحقق إذا حلّ الدستور والنظام والقانون محل الإيديولوجية، ويصبح الهدف الأساس الذي يحكم السياسة الخارجية هو الاندماج السياسي والاجتماعي وبناء القدرات العسكرية الوطنية واستغلال الموارد بالشكل الأمثل وإحلال سياسات الانفتاح والتقارب مكان سياسات المواجهة مع المجتمع الدولي، هذه القضايا جميعا تؤهل أيّ دولة أن تكون لاعبا جيواستراتيجياً فاعلاً ومؤثراً في العلاقات الدولية[٥٩].

وإنَّ صنع السياسة العامة في العراق لاسيما فيما يتعلق بالجانب السياسي الأمني بما يحفظ سيادة البلد، لا يمكن أن تكون بمعزل عن البيئة الإقليمية المحيطة به، وإنَّ اشتراك الدول الإقليمية في حلّ المشاكل المختلفة ، التي يعاني منها العراق لن تتمّ من دون مقابل فالسياسات ، التي اتخذتها بعض الدول الإقليمية ، التي كانت في كثير منها معادية للعراق وداعمة لكلّ ما من شأنه أن يزعزع الاستقرار في البلاد ما هي إلّا أوراق ضغط على النظام السياسي العراقي لإعطاء تنازلات في ميادين معينة[٦٠].

وعلى الرغم من مساعدة الولايات المتحدة للعراق في التخلص من النظام الدكتاتوري السابق إلّا أنَّها قد ابتعدت عن العراق منذ عام ٢٠١١ وبدأت تتخذ سياسات متناقضة، ومن هنا تقع على صانع القرار السياسي في العراق مسؤولية فهم فلسفة السياسة الأمريكية والجلوس مع الساسة الأميركيين ، والتعرف على وجهة نظرهم حول ما يجري من أحداث أمنية في العراق ، والاستناد إلى الفهم الحقيقي للسياسة الأميركية

تجاه الإرهاب في رسم الخطط والسياسات العامة ، سيما وأنَّ للعراق اتفاقية تعهدت من خلالها الولايات المتحدة بأن تساعد العراق في حلّ مشاكله الأمنية.

وعلى هذا الأساس لابد أن يفهم الساسة العراقيون ما تريده الدول الإقليمية المحيطة بهم ومنهم، وبذلك سيتمكنون من الوصول إلى اتفاقات أمنية وعسكرية تكون بداية لتعاون حقيقي وفعال بين هذه الدول والعراق من خلال الأمور التالية ، التي يمكن أن تقدمها الدول الإقليمية لمساعدة العراق[٦١]:

١- غلق الحدود أمام عبور الجماعات الإرهابية إلى العراق.

٢- تجفيف منابع التمويل ، التي تغذي الجماعات الإرهابية.

٣- منع وسائل الإعلام المعادية للعراق من أن تبث من أراضيها.

٤- التوقف عن إنشاء أيّ جماعة مسلحة للعمل في العراق.

٥- تقديم ضمانات أمنية للحكومة العراقية والالتزام بردع أيّ عدوان خارجي يستهدف العراق ، وينتهك سيادته وحرمة أراضيه ومياهه وأجوائه.

٦- العمل الجاد على فتح صفحات جديدة مع دول الجوار الإقليمي مبنية على العمل المشترك والتعاون على صد الأخطار عن العراق، والمنطقة والتفاهم على وفق مبدأ التعايش السلمي.

٧- عدم السماح لأيّ دولة إقليمية أو دولية في التدخل بالقرار السياسي العراقي الذي يجب أن يكون بعيدا عن التجاذبات السياسية والطائفية والدينية والقومية.

ثانيا: المقومات الاقتصادية:

يحتاج إنشاء الدولة وبناؤها إلى مقومات اقتصادية عدة يمكن تعريفها بأنَّها عبارة عن مجموعة من الخواص والأسس الاقتصادية، التي تسهم في تقييم مستوى اقتصاد دولة ما ، وتقدم الدعم لاقتصاد الدولة عن طريق تنمية قطاعاتها الاقتصادية ؛ كي تسهم في تحديد مرتبتها اقتصاديا من ضمن دول العالم المتقدمة والمتخلفة ، وكذلك مستواها بين الدول الناجحة والفاشلة ، وبين دولة مستقرة وغير مستقرة من حيث الاستقرار ، ومن حيث مصيرها من البقاء والزوال[٦٢].

لم يحصل العراق ولمدّة طويلة منذ الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه عام ١٩٩٠ من الحصول على آخر المستجدات في مجال تكنولوجيا النفط على قطع الغيار، فليس من السهل إعادة بناء هذا القطاع من دون الاستعانة بالخبرات الأجنبية، فضلاً عن توغل الفساد الإداري والمالي في مرافق الدولة كافة بعد عام

٢٠٠٣ وهذا الأمر يستوجب بدوره اتخاذ إجراءات مشددة لمتابعة وتقييم الأداء للوزارات في مراحل إعداد الخطط السنوية، ووضع الأولويات للمشاريع ومراحل إبرام العقود وتنفيذها بحيث يتمّ الوصول إلى معدلات تنفيذ عالية تكون قادرة على انفاق التخصيصات وتكون مراكمة لرأس المال ، وموسعة للطاقة الإنتاجية ، وفي الوقت نفسه تسمح بأن تكون سياسة التوسع المالي حقيقية والعجز المقدر في الموازنة يصبح حقيقيا ، وهنا يكون لسياسة نقدية تمارس اليسر المالي دور فعال في تغطية العجز بأقل أعباء اجتماعية ناجمة عن ضغوط تضخمية محتملة[٦٣].

وبما أنَّ الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ تعتمد على اقتصاد ريعي أحادي الجانب يتمثل بـ (الثروة النفطية) لذلك لا بد من انتهاج سياسة نفطية متوازنة ترتبط بمجموعة عوامل تتمثل بما يأتي[٦٤]:

١- على المستوى الداخلي: توزيع الثروة النفطية وبعض عوائدها على الشعب العراقي الذي يصبح أخيرا صاحب أسهم في الثروة النفطية وهو أكثر الخيارات جاذبية إذ أنَّه سينقل العراق من مجتمع تشتري فيه الحكومة الولاء بتوزيع المنافع إلى مجتمع من حملة الأسهم ، يمول حكومته بدفع الضرائب على الدخل والأسهم ويجعلها مسؤولة أمامه، وكأصحاب أسهم يمكن للعراقيين من مختلف الأعراق والمذاهب والأديان أن يتمتعوا جميعا بحصص متساوية من موارد بلادهم ، ويمكن أن تشارك الحكومة المركزية والحكومات الكردية المحلية في حصيلة الضرائب الناتجة عبر هذه الترتيبات، وقد يلقى هذا الحل قبول قطاع كبير ممن يعانون من البطالة، وقد يوسع هذا الخيار من نطاق المشاركة الاقتصادية، ويوفر أساسا قويا للتحول إلى الديمقراطية.

٢- على المستوى الخارجي: ينبغي اجتياز حاجز (المحرمات) الخاص بالخوف من الاستثمار الأجنبي؛ لأنَّ النظام السابق قد عزل هذا القطاع عن التطورات العالمية في صناعة النفط، ولاسيما في المجال التكنولوجي ؛ لذلك ينبغي الاستفادة من الاستثمار الأجنبي في تطوير الصناعة النفطية عن طريق الاستشارة الفنية في الإنتاج، ولكن ينبغي توخي الحذر في مثل هذه الصيغ ، إذ يجب تضمين تلك العقود نصوصا تغيّر من طبيعة العقد عند فرض ضرائب جديدة ، أو عند تغيّر هيكل قطاع النفط عند تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية ، فضلاً عن طرق الاستثمار الأجنبي الأخرى.

٣- مساعدة العراق على الاندماج في المؤسسات المالية والفنية الدولية لمساعدته في بناء مؤسساته الاقتصادية وبناه التحتية وتدريب الكفاءات العراقية وتطويرها في مختلف المؤسسات الحيوية.

وقد أعلنت حكومة السيد مصطفى الكاظمي برنامج الإصلاح الاقتصادي الأول للمرحلة (٢٠٢٢-٢٠٣٢) الذي يتضمن فرصة تمتد لعشر سنوات تستند على "قبل أن يدخل العالم ويتوغل في جذور الثورة الصناعية الرابعة وتبدأ بدائل الطاقة المتجددة المختلفة ؛ لتصبح تكلفة إنتاجها أقل من تكلفة إنتاج النفط الخام، وأن تحسن أسعار النفط في المستقبل يمكن أن يقلل من حالات العوز الشديد، وينعش بعض أوجه الاقتصاد العراقي"، وقد بينت الحكومة العراقية عن طريق المستشار المالي لرئيس مجلس الوزراء العراقي مظهر محمد صالح، أنَّ عام ٢٠٢٢ سيكون بداية انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي في العراق، مشيرًا إلى وجود فرصة لجعل العراق مستقلاً عن التبعية النفطية من خلال هيكلة السوق الوطنية ، وإعادة تنظيم مؤسساتها أيّ خلق (السوق المنظم) ليؤدي دور الشراكة بفائضاته المالية والتقنية والريادية ، مما يعود بالنفع العام للمجتمع العراقي[٦٥].

الخاتمة والتوصيات

حرصت الإدارة الامريكية أثناء تواجدها في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على الانتقاص من سيادة العراق ، وذلك باستمرار وجودها العسكـري فيه لأطول مدّة ممكنة، بما يحقق لها أهدافاً سياسية واقتصادية وعسكرية ، فمصلحة امريكا تكمن بإيجاد نظام سياسـي في العراق يكون حليفاً لها، ولكنه ضعيف من الناحية العسكـرية والاقتصادية، فقامت الإدارة الأمريكية بحلّ الجيش العراقي ، وبذلك أنهت التوازن التقليدي في منطقة الخليج بين العراق وايـران ، الذي كان قائما منذ مدّة طويلة، في المقابل لم تتمكن الأحزاب والقوى السياسية العراقية الحفاظ على الوحدة الوطنية أو القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية طيلة المدّة الماضية ، مما أدى إلى زيادة الإرهاب وتردي الأوضاع الأمنية ، وتراجع عمليات الاصلاح والتنمية الاقتصادية.

وبعد الانسحاب الأمريكي من العراق عام ٢٠١١ لم يتمكن العراق من التمتع بسيادة تامة بالمعني الحقيقي ، فقد استمر التدخل الأمريكي والإيراني طويلاً، وسمحت القوى والأحزاب السياسية العراقية بتغليب التدخل الخارجي الذي يشمل أطرافاً دولية وإقليمية عدّة ، مما يزيد من الإرباك والتأزم فيصبح النفوذ الإقليمي والدولي شريكاً في العملية السياسية لا متدخلاً فقط، ولهذا فأنَّ العراق في المرحلة الأخيرة يعيش على وقع أزمات حكم تعيق إمكانية إعادة بناء الدولة بشكل سليم، وهذا الفشل المتكرر الذي يعيشه العراق اليوم تسبب بتراكم الأزمات وحالة الانسداد السياسي، وهذا بالتأكيد ينذر بتداعيات خطيرة في مستقبل العملية السياسية وبناء الدولة العراقية.

التوصيات:

١- الحفاظ على سيادة الدولة الوطنية العراقية مسؤولية تتحملها جميع القوى والأحزاب السياسية ، التي يفترض عليها تغليب مصلحة العراق أولا على مصالح القوى الإقليمية والدولية.

٢- على جميع الأحزاب والقوى السياسية العراقية احترام القانون والتشريعات ، لاسيما التي تتعلق بحصر السلاح بيد الدولة أو التقليل من هيبة الدولة.

٣- اعتماد مبدأ الحوار الوطني والتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات كمنهج ثابت لبناء الدولة العراقية.

٤- اعتماد مقومات وبرامج اصلاح القطاع الاقتصادي العراقي على وفق خطط مرسومة يتمّ وضعها ومتابعتها وتنفيذها من قبل خبراء متخصصين في هذا المجال.

المصادر والمراجع:

[١] ميثاق مناحي العيسى السيادة العراقية والاختراق من الأسفل، ٢٠٢١/٨/١٠، متاح على الرابط:
https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/6374

[٢] حسن تركي عمير، اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى، العدد ٥٨ ،كلية القانون والعلوم السياسية –جامعة ديالى، ٢٠١٣ ، ص ١٤٧.

[٣] فكرت نامق عبد الفتاح،عبدالجبار كريم عبد الامير ،السلوك السياسي الامريكي تجاه العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية العدد ١، بغداد، ٢٠١٢،ص١.

[٤]عبد العزيز شحادة المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الامريكي للعراق : دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٢٥، لعدد ١، سوريا، ٢٠٠٩ ، ص٥٩٩.

[٥]خالص عزمي، حل الجيش العراقي، ٢٠٢١/٨/١٠، متاح على الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

[٦] محمد ياس خضير، أمن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٣، بغداد، ٢٠١٢ ، ص١٤٣.

[٧] فكرت نامق عبد الفتاح،عبدالجبار كريم عبدالامير، مصدر سابق.

[٨] نايف نواف الشمري، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية، مجلة دراسات دولية، العدد١٨، بغداد، ٢٠١١، ص٥٩.

[٩] عمار حميد ياسين، مستقبل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الامريكية عام ٢٠١١، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٣، بغداد، ٢٠١٢، ص ص١٠٢-١٠٣.

[١٠] وكالة الأنباء العراقية، سيادة الدولة العراقية ومسار الأزمة إلى الحل، ٢٠٢١/٨/١٥، متاح على الرابط: https://www.ina.iq/116637--.html

[١١] طلال زيد العازمي، السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق بعد الغزو الامريكي عام ٢٠٠٣، مجلة المستقبل العربي، الكويت، ٢٠١٣، ص ص٩٠-٩١.

[١٢] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٦، مركز الدراسات الاقليمية ، العدد ١٢، جامعة الموصل، ٢٠١٥، ص٧.

[١٣] تمّ توقيع الاتفاقية الأمنية والاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٨ وهي اتفاقية طويلة الأمد، وتضمنت تنظيم سحب القوات الامريكية من العراق على وفق جدول زمني يبدأ من حزيران عام ٢٠٠٩ على أن ينتهي مع سحب آخر جندي امريكي نهاية عام ٢٠١١. انظر: عمار حميد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص١١٥.

[١٤] م فكرت نامق عبد الفتاح، عبد الجبار كريم عبدالامير، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

[١٥] نفس المصدر.

[١٦] احمد العراقي، السياسة الامريكية في العراق،2017/7/4 متاح على الرابط: https://kitabat.com/2015/08/02/%D8%A7%D9%84%D8%B3%9

[١٧] مايكل نايتس، مستقبل القوات المسلحة العراقية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العدد٨، بغداد، ٢٠١٦، ص١٨.

[١٨] حسين عبدالحسن مويح، العلاقات العراقية-الامريكية (٢٠١١-٢٠١٨) وآفاقها المستقبلية، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، العدد٣٤، المجلد١٧، جامعة ميسان العراق، ٢٠١٨، ص٢٢.

[١٩] نفس المصدر ، ص٢٦.

[٢٠] علي العيساوي، العراق بعد داعش من وجهة نظر أمريكية، حروب طاحنة ومستقبل مجهول، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٧.

[٢١] حسين عبدالحسن مويح، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

[٢٢] نفس المصدر، ص٢٥.

[٢٣] بغداد تندد بالضربة الأمريكية وتصفها بالعدوان وانتهاك للسيادة، ٢٠٢١/٦/١١، متاح على الرابط:

https://arabi21.com/story/1234420/%D8%A8%D8%BA%D8%

[٢٤] مصدق عادل، الدولة واللادولة في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١/٨/١٠/ متاح على الرابط:

/https://www.hcrsiraq.net/1503/2021/07/24

[٢٥] العراق يندد بالضربات الامريكية،٢٠٢١/٧/١٣، متاح على الرابط:

https://www.dw.com/ar/%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF%D8%

[٢٦] مصدق عادل، مصدر سبق ذكره.

[٢٧] ساجد شرقي، الدور الإيراني في الشرق الأوسط بعد الحرب الامريكية على الإرهاب، مجلة دراسات دولية، العدد٨-٩، بغداد، ٢٠٠٨، ص٢٤.

[٢٨] حيدر علي حسين، العراق ودول الجوار: اهداف ومصالح، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد٣٣، بغداد، ٢٠١١، ص٦.

[٢٩] عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار،العلاقات العراقية – الإيرانية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١١، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط ، الأردن، ٢٠١١ ،ص٧٠.

[٣٠] علي الغالب، اهمية العراق في الاستراتيجية الإيرانية، ٢٠٢١/٦/١١، متاح على الرابط:

http://www.alrashead.net/index.php?partd=24&derid=1624

[٣١] حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

[٣٢] مروة وحيد، اكرم حسام، مستقبل النفوذ الإيراني في العراق: الفرص والاشكاليات، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والاعلام، بغداد، ٢٠٠٣ ، ص٤.

[٣٣] مبارك أحمد ، الطابع الطائفي للصراع السياسي في العراق، شؤون خليجية ،مركز الخليج، العدد ٥٣ ، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٨٢.

[٣٤] خضر عباس عطوان، الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، قراءة مستقبلية، شئون خليجية، مركز الخليج، العدد ٤٩، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣٢.

[٣٥] عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار ألعبيدي، مصدر سبق ذكره، ص٨٨.

[٣٦] محمد حسين شذر الوحيلي ، العلاقات العراقية–الإيرانية بعد عام ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد ،٢٠١٥، ص٧٩.

[٣٧] ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية ومستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت–لبنان، ط١، ٢٠١٥، ص١١٣.

[٣٨]جاسم محمد حاتم، العلاقات التركية الإيرانية بعد عام ٢٠١١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين–ألمانيا، ٢٠١٩، ص٩٠.

[٣٩] رزايقية حنان، السياسية الأمريكية تجاه العراق في ظل إدارة اوباما ٢٠٠٨–٢٠١٦، أطروحة دكتوراه منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية–جامعة الجزائر، ٢٠١٨، ص٢٨٣.

[٤٠] سمير فليح حسن الميالي، سياسة إيران الخارجية إزاء العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير منشورة مقدمة إلى كلية التربية–جامعة كربلاء، ٢٠١٦، ص١٧.

[٤١] عبد العزيز عليوي العيساوي، النخبة الحاكمة وإدارة الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، بغداد، دار المنتدى الثقافي، ٢٠١٨، ص٧٧.

[٤٢] سمير فليح حسن الميالي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٤.

[٤٣]رائد الحامد، التنافس الأمريكي الإيراني في العراق، ٢٠٢١/٨/١٤، متاح على الرابط:

https://eipss-eg.org/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D

[٤٤] عبد الرحمن حسن غانم، سياسة اسرائيل وحالة التصعيد المتنامي بين ايران والولايات المتحدة الامريكية (٢٠١٥ –٢٠٢٠)، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد٢، العدد٧، اذار ٢٠٢٠، ص١٤٣.

[٤٥]عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار ألعبيدي، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.

[٤٦] محمد طالب حميد، العلاقات الإيرانية–الأمريكية توافق أم تقاطع، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١، ٢٠١٦، ص٨٩.

[٤٧] احمد عدنان الميالي، أزمة السيادة في العراق، ٢٠٢١/٨/١٣، متاح على الرابط:

https://www.mcsr.net/news650

[٤٨] عبد العزيز عليوي العيساوي، النخبة الحاكمة وإدارة الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، بغداد، دار المنتدى الثقافي، ٢٠١٨، ص٧٩.

[٤٩] نفس المصدر، ص٨٤.

[٥٠] ليث عبد الحسن الزبيدي، مستقبل الدولة الوطنية في العراق بين عوامل القوة وتحدي الضعف، مجلة قضايا سياسية، العدد ٤١، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥، ص٥٠.

[٥١] مرتضى شنشول ساهي، بناء الهوية الوطنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة الاطروحة، العدد٢،بغداد، ٢٠٢٠، ص٧٨.

[٥٢] ميثاق مناحي العيسى السيادة العراقية والاختراق من الأسفل، ٢٠٢١/٨/١٠، متاح على الرابط:

https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/6374

[٥٣] نفس المصدر.

[٥٤] احمد عدنان الميالي، مصدر سبق ذكره.

[٥٥] احمد فكاك البدراني ، فراس محمد الياس، العراق المتأزم، دار الأكاديميين للنشر، عمان، ٢٠١٧، ص١١١.

[٥٦] حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، بغداد،٢٠٠٨، ص٥٣٤.

[٥٧] مرتضى شنشول ساهي، مصدر سبق ذكره، ص ص٧٦–٧٧.

[٥٨] مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، معوقات بناء الدولة في العراق، ٢٠٢١/٧/١٠، متاح على الرابط:

https://www.mcsr.net/news506

[٥٩] احمد عدنان الميالي، مصدر سبق ذكره.

[٦٠] مجموعة باحثين، سياسات الأمن الوطني في التعامل مع التحدي الإرهابي بعد ٢٠٠٥، مجلة قضايا سياسية، العدد ٤١، بغداد، ٢٠١٥،ص ص ١٠٥-١٠٦.

[٦١] مرتضى شنشول ساهي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٣-٨٤.

[٦٢]خالد حيدر عبدعلي، احمد اسماعيل قادر، المقومات الاقتصادية الادارية والسياسية لبناء الدولة: العراق حالة دراسية للمدة ٢٠١٣-٢٠١٧، مجلة الدراسات السياسية والأمنية ، العدد٤، العراق، ٢٠١٩، ص٨١.

[٦٣] عبد الحسين محمد العنبكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات بغداد، مطبعة الصنوبر، ٢٠٠٨، ص١٩٢.

[٦٤] مرتضى شنشول ساهي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٢-٨٣.

[٦٥] انطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي الأول لعام ٢٠٢٢ في العراق، ٢٠٢١/٦/١٩، متاح على الرابط:

https://gate.ahram.org.eg/News/2805439.aspx